

## تحليل العلاقة بين الاقتصاد التضامني والمالية الإسلامية

### Analyzing the relationship between solidarity economy and islamic finance

أمينة بودريوة \*

جامعة بومرداس، الجزائر

a.boudrioua@univ-boumerdes.dz

تاريخ القبول: 2026/06/03

تاريخ الاستلام: 2026/03/22

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة لتحليل إمكانية وجود علاقة فيما بين مصطلحي الاقتصاد التضامني والمالية الإسلامية من خلال وصف وتحليل كل من الاقتصاد التضامني ومبادئ المالية الإسلامية وكيفية تطبيقها على أرض الواقع. تم ذلك بالاعتماد على أهم الدراسات والبيانات الصادرة خلال الفترة الراهنة مع الاستناد إلى كتابي مقدمة ابن خلدون ومجمع الإمام النووي. ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة هو وجود علاقة تكاملية فيما بين الاقتصاد التضامني والمالية الإسلامية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية حيث يمكن لمؤسسات المالية الإسلامية تمويل أنشطة الاقتصاد التضامني سواء كانت ذات طابع اجتماعي أو اقتصادي عن طريق الهبات أو القرض الحسن (قرض بدون فائدة) أو تمويلًا بعائد وفق صيغ التمويل الإسلامي كالمضاربة والمشاركة والسلم وغيرها. لذلك توصي الدراسة بابتكار منتجات مالية إسلامية جديدة موجهة خصيصًا لتمويل نشاطات الاقتصاد التضامني ومؤسساته.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد تضامني؛ مالية إسلامية؛ تنمية؛ عدالة اجتماعية.

تصنيف JEL: G29؛ P49؛ O15.

#### Abstract:

This study aims to analyse the potential relationship between the concepts of the solidarity economy and Islamic finance by describing and analysing both the solidarity economy and the principles of Islamic finance, as well as how they are applied in practice. One of the most significant findings of this study is the existence of a complementary relationship between the solidarity economy and Islamic finance in achieving the dimensions of sustainable economic and social development, whereby Islamic financial

\* المؤلف المراسل: أمينة بودريوة .

institutions can finance solidarity economy activities—whether of a social or economic nature—through grants, interest-free loans (interest-free loans) or profit-sharing financing in accordance with Islamic financing models such as mudaraba, musharaka, salam and others. The study therefore recommends the development of new Islamic financial products specifically designed to finance the activities of the solidarity economy and its institutions.

**Keywords:** Solidarity economy; Islamic finance; development; social justice.

**Jel Classification Codes :** G29 ; P49 ; O15.

#### مقدمة :

بعيدا عن الاقتصاد الرأسمالي الذي يهتم بالماديات على حساب الجانب الإنساني، جاء الاقتصاد التضامني ليعطي الأولوية للفرد وتحقيق التماسك الاجتماعي. بعبارة أخرى، إن الاقتصاد التضامني أكثر ديمقراطية من الاقتصاديات الأخرى فهو يمزج بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ويوفق بين تحقيق أهداف النمو والتنمية وبين تجسيد العدالة الاجتماعية. ولعل من أبرز المؤسسات التي تحقق ذلك هي الجمعيات والتعاضديات والمقاولات الاجتماعية، فهذه الأخيرة تخصص للفرد وللمجتمع نصيبا من نتائج المؤسسات الاقتصادية.

يعتمد الاقتصاد التضامني على مبدأ المشاركة في إدارة هياكل الإنتاج المحلية، والتي تتخذ شكل تعاضديات، جمعيات، ومؤسسات اجتماعية. وغالباً ما توجد روابط بين هذه المكونات تستند إلى التضامن الاجتماعي من خلال تعزيز الاستهلاك المحلي وتدوير رأس المال المحلي بين مختلف المنتجين الصغار في نفس المنطقة الجغرافية. تكمن الحلول التي يقدمها مفهوم التضامن للمشكلات الاقتصادية في كون حرية الفرد ليست مطلقة بل ترتبط بمسؤوليته اتجاه المجتمع، فإذا أراد الفرد الحفاظ على حريته، يتوجب عليه أيضاً الحفاظ على علاقته التضامنية مع أفراد جماعته.

#### إشكالية الدراسة:

في ظل التحديات التي تواجه الاقتصاد التضامني، عرفت المالية الإسلامية انتشارا واسعا بعد الأزمة المالية العالمية إذ أصبحت تنافس المالية التقليدية رغم ما تتميز به من اختلاف في طبيعة العمل، الأسس والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها. في عام 2024، بلغت أصول التمويل الإسلامي

العالمية 5.98 تريليون دولار أمريكي، مما يعكس نمواً بنسبة 21% مقارنة بالعام السابق. (Islamic Cooperation for the development of the private sector, 2025). وهذا يدل على قدرة المالية الإسلامية على تعبئة المدخرات خارج نظام الفائدة التقليدي فهي تمثل لأحكام الشريعة الإسلامية وتقوم على أساس تحريم الربا والمشاركة في الأرباح والخسائر. ولهذا السبب بالذات لا يمكن تجاهل أهمية المالية الإسلامية فهي تقدم أدوات مالية متقدمة ومختلفة عن الأدوات التقليدية، أكثر كفاءة اقتصادياً، أقل مخاطرة، تلي احتياجات العملاء من جميع الفئات، وتتوافق مع متطلبات التنمية بأبعادها الثلاث: البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي مما يمنحها صفة الاستدامة.

ومن خلال ما سبق، نطرح السؤال التالي:

ما هي أبعاد العلاقة فيما بين الاقتصاد التضامني والمالية الإسلامية؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على هذه الإشكالية، اعتمدت الدراسة على الفرضيات التالية:

- لا يتماشى الاقتصاد التضامني مع الفكر الإسلامي باعتباره اقتصاداً وضعياً.
- يوجد فرق شاسع بين تطبيقات المالية الإسلامية ونشاطات الاقتصاد التضامني.
- لا توجد علاقة فيما بين الاقتصاد التضامني والمالية الإسلامية.

أهداف الدراسة:

من خلال معالجة هذه الفرضيات، تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تبين مبادئ ومجالات الاقتصاد التضامني.
- تحليل أركان المالية الإسلامية من مبادئ ومؤسسات.
- تحليل إمكانية وجود أوجه التكامل فيما بين المالية الإسلامية والاقتصاد التضامني.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي في تبين مبادئ ومجالات الاقتصاد التضامني. بعدها، تم تحليل مبادئ ونشاطات المالية الإسلامية لإبراز أوجه التكامل فيما بين المالية الإسلامية والاقتصاد التضامني.

الدراسات السابقة والفجوة البحثية:

من أهم الدراسة التي لها علاقة بموضوع الدراسة هي:

دراسة عرقوب خديجة وكورتل فريد في سنة 2015 (مقال): جاءت هذه الدراسة بعنوان دور أدوات المالية الإسلامية في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة. عملت هذه الدراسة

على توضيح ما تتميز به هذه الأدوات من مبادئ وتنوع يجعلها قادرة على تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية الصناعية والزراعية والاستثمار فيها . خلصت هذه الدراسة أن أدوات المالية الإسلامية تؤدي دورا فعالا في تمويل مشاريع البنية التحتية والمقاولاتية والزراعة العضوية.

دراسة الغلم مريمة في سنة 2017 ( مقال ) الموسومة بعنوان بدور الاقتصاد التضامني في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية حالة صندوق الزكاة الجزائري 2003-2014. هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالاقتصاد التضامني الذي يعتبر من البدائل المطروحة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال المشاركة الطوعية والمساعدة الذاتية. ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة أن الاقتصاد التضامني لم ينجح بما فيه الكفاية في خلق مناصب الشغل وعدم القدرة على تقليص الفوارق الاجتماعية.

دراسة جدياني سامية في سنة 2021 (مقال) التي جاءت بعنوان صناعة المالية الإسلامية بين الواقع والمأمول. حاولت هذه الدراسة إلقاء الضوء على واقع التمويل الإسلامي على المستوى الدولي ومدى أهميته في تطوير ودعم النشاط الاقتصادي باستخدام المنهجين الاستنباطي والوصفي. بينت الدراسة أن الدول التي تبنت منهج التمويل الإسلامي حققت العديد من النجاحات وتمكنت من الولوج إلى السوق المصرفية الدولية كمنافس شديد لكبرى القوات الاقتصادية في العالم. يظهر ذلك جليا من خلال قيام أقوى الدول الغربية تطبيق العديد من الصيغ التمويلية الإسلامية من خلال فتح نوافذ وشبابيك إسلامية على مستوى مصارفها التقليدية.

ركزت الدراسات السابقة على تبين دور كل من الاقتصاد التضامني والمالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حدى. أما دراستنا فتحاول إظهار العلاقة التكاملية فيما بين مصطلحي الاقتصاد التضامني والمالية الإسلامية في تحقيق أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة من خلال تحليل منطقتيهما الفكرية وأهدافهما وأدواتهما.

## 1- ماهية الاقتصاد التضامني:

يعتبر الاقتصاد التضامني من البدائل الحديثة المطروحة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فلم يعد بمقدور أي دولة متقدمة أو نامية الاضطلاع بكل المهام التنموية في المجتمع. كما يعزز الاقتصاد التضامني القيم والمبادئ التي تركز على احتياجات الأفراد ومجتمعاتهم في إطار المشاركة الطوعية والمساعدة الذاتية.

## 1-1 مفهوم الاقتصاد التضامني:

يعرف الاقتصاد التضامني بأنه "مجموعة الأنشطة التجارية والحرفية والإنتاجية والخدمية التي يمارسها أفراد ضمن جمعيات أو تعاونيات، تُدار بنظام تشاركي بين أعضائها الذين يتمتعون بحرية الانضمام أو عدمه. (الشرقاوي، 2020، صفحة 713)

يتعلق مفهوم الاقتصاد التضامني بالمؤسسات والمنظمات (التعاونيات، الجمعيات، التعااضديات، المؤسسات الاجتماعية) حيث تتميز بإنتاج السلع والخدمات والمعرفة. بينما تسعى لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التضامن، يشبه الاقتصاد التضامني التوفيق بين النشاط الاقتصادي والعدالة الاجتماعية من خلال الابتكارات الاجتماعية لمكافحة الاستبعاد وضمان تكافؤ الفرص. (بن حركو و مسعى، 2022، الصفحات 344-345)

لذلك يقترن الاقتصاد التضامني عند البعض باقتصاد الفقراء والفئات الهشة كالنساء، الأشخاص المعاقين، العمال ذوي المهارات المتدنية والمهاجرون، ومع ذلك، فإن هذا الوصف لا يتيح دائماً تمييزه عن غيره، إذ لا يُعرف الاقتصاد التضامني بأنه الاقتصاد الأكثر فقرًا والأكثر هشاشة، بل يُمنح للأفراد خيار تنظيم وتلبية احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية بدون تعظيم المردود عن طريق الاستثمار ووضع مكان ذلك صيغة تشاركية. وبالتالي فإن الاقتصاد التضامني هو ذلك الاقتصاد الذي يقوم على المبادرة المقدمة لمجموعة من الأشخاص بغض النظر عن القطاع الذي ينتمون إليه بهدف الإشراف على مشاريع اقتصادية قابلة للتجسيد ومستدامة ولها القدرة على تحسين المحيط الاجتماعي بحيث توفر تغطية لخدمات اجتماعية أساسية لكافة المواطنين لإتمام إصلاح السياسات الاجتماعية. (هاني، محجوب، و بركان، 2021، صفحة 554)

في الأخير، يمكن حصر مفهوم الاقتصاد التضامني في مساهمات المؤسسات الاقتصادية والجمعيات والمقاولات في الأنشطة الإنتاجية والخدمية لتعود مداخلها على الفقراء والفئات الهشة، وبالتالي فإن الاقتصاد التضامني هو ذلك الاقتصاد الذي يقوم على أسس التأزر والتكافل والتعاون لتحسين الحياة المادية للإنسان والمجتمع.

## 1-2 مجالات الاقتصاد التضامني:

لتحقيق غايات الاقتصاد التضامني، يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار المجالات التالية: (سيدهم، 2023، الصفحات 707-708)

- تعزيز روح العمل الجماعي.
- إدارة وتنظيم إنتاج الموارد لتلبية الاحتياجات المحلية والتوجه نحو التوسع.
- تبادل الخبرات بين المجموعات المنظمة، سواء كانت تعاونيات، جمعيات، أو تعااضديات.

- تحقيق تبادل متوازن ومنفعي للمنتجات بما يخدم مصلحة كل من المنتج والمستهلك.
- اعتبار اكتساب المعرفة الجماعية في مجال الاقتصاد التضامني بمثابة نشاط اقتصادي هام.
- تنمية الإبداع والابتكار لدى المجموعات المنظمة.
- تبني نهج شامل ومتكامل في تحقيق التنمية المحلية.
- بناء علاقات تضامن وتعاون وثيق بين المجموعات المختلفة.
- ضمان توزيع عادل للأرباح، كأحد المبادئ الأساسية للاقتصاد التضامني.
- اعتماد استراتيجيات مستدامة لإدارة الموارد بكفاءة.
- التركيز على التخطيط الفعال، الإدارة، البحث، وتعزيز الاتصال.
- الاستفادة من التطورات التقنية وتطبيق التكنولوجيات الحديثة.
- ترسيخ القيم الأخلاقية والإنسانية، مع التركيز على التضامن والاحترام المتبادل كأساس للعلاقات المجتمعية.

### 1-3 مؤسسات الاقتصاد التضامني:

تقوم مؤسسات الاقتصاد التضامني بمجموعة من الأنشطة والمشاريع والمبادرات المتنوعة. تتمثل مؤسسات الاقتصاد التضامني فيما يلي:

#### 1-3-1 التعاونيات:

التعاونيات هي تنظيمات مستقلة تضم أفرادًا يجتمعون طوعًا للعمل معًا من أجل تلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة. تقوم هذه التعاونيات على قيم مثل المسؤولية الشخصية، والتآزر، والمساواة، والإنصاف، والتضامن، مع الالتزام بالمبادئ الأخلاقية التي تشمل الاستقامة والشفافية والاهتمام بالآخرين والمسؤولية الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، تلتزم التعاونيات بمبادئ وضعها الحركة التعاونية الدولية، أبرزها العضوية الطوعية المفتوحة للجميع، ممارسة الأعضاء لحقوقهم بطريقة ديمقراطية، المشاركة الاقتصادية للأعضاء، وتعزيز التعليم والتدريب، إلى جانب الاهتمام بتطوير المجتمع المحلي (خزار ورحماني، 2022، صفحة 781).

#### 2-3-1 التعااضديات:

تعتبر التعااضديات منظمات تهدف إلى تعزيز الالتزام بقيم التكافل والتضامن بين أعضائها، حيث تركز جهودها على تغطية احتياجات الصحة والتأمين ضد المخاطر، إضافة إلى توفير فرص عمل للفئات الأكثر ضعفًا. إلى جانب هذه الأنشطة، تعمل بعض التعااضديات أيضًا في مجال

تقديم القروض الاستثمارية أو ضمان قروض أعضائها لدى الجهات المانحة. (جديدي و بنين، 2022، صفحة 158)

### 3-3-1 الجمعيات:

هي تعاقد بين فردين أو أكثر لإنشاء منظمة تقوم على أسس العدالة والمساواة، بهدف تحقيق أهداف غير ربحية عبر ممارسة نشاط اقتصادي ضمن إطار قانوني ملائم. تركز الجمعيات العاملة في مجال الاقتصاد التضامني على معالجة قضايا التنمية الاقتصادية المحلية وتعزيز فرص التشغيل، خاصة في المناطق الريفية والفقيرة والمعزولة. يتم ذلك من خلال تطوير الأنشطة الإنتاجية الموجودة في تلك المناطق، وفق مبادئ التضامن الاجتماعي وتحقيق المنفعة العامة للمجتمع. (سيدهم، 2023، صفحة 711)

### 4-3-1 المقاولات الاجتماعية:

تعتبر المقاولات مكونا من مكونات الاقتصاد التضامني، وهي تستند على المبادرات الإبداعية والأفكار الخلاقة لأعضائها الذين يتعين عليهم الانتقال إلى مستوى رواد الأعمال والتركيز على ما هو محلي بشرط أن يولد مردودية وعوائد اجتماعية واقتصادية تستفيد منه شرائح مجتمعية. وتنشأ المقاولات الاجتماعية عن حاجات اجتماعية ملحة تبلور لتجاوزها تصورات ومقترحات مناسبة باستعمال الأنشطة الاقتصادية، وهي بذلك تختلف عن المقاولات التقليدية بخصائص من بينها الإبداع والتميز، والابتكار الاجتماعي، والتمكين الاقتصادي والمالي الموجه نحو أولويات بشرية ومجتمعية بهدف إحداث أثر إيجابي في المجتمع. (بن خدير و مجال، 2023، الصفحات 162-163)

## 2- أساسيات المالية الإسلامية:

بعد الأزمة المالية العالمية، تزايد الاهتمام بمجال المالية الإسلامية الذي يقوم على أساس فقه المعاملات ويستفيد من العلوم المالية التقليدية. ففقه المعاملات يُشير إلى مجموعة الأحكام الشرعية المتعلقة بشؤون الحياة اليومية، مثل البيع والشراء، والإجارة، والمشاركة، والمضاربة، وغيرها من المعاملات الاقتصادية. يضاف إلى هذا النوع المعاملات التي يقصد بها الإحسان والإرفاق كالزكاة والهبات والقروض الحسن. وبذلك، تقدم المالية الإسلامية مجموعة من الخدمات المالية المتنوعة التي تستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية لضمان التخصيص الأمثل للموارد في أي اقتصاد.

## 1-2 مفهوم المالية الإسلامية وأهدافها:

تعد المالية الإسلامية من أكثر المجالات نمواً حيث انتشرت في كل أنحاء العالم، وتعتبر بديلاً شرعياً للمالية التقليدية. ومن أهم ما يميز المالية الإسلامية عن هذه الأخيرة هو قيامها على تحريم التعامل بمعدل الفائدة وإحلالها بالمشاركة في الأرباح أو الخسائر.

### 1-1-2 مفهوم المالية الإسلامية:

تشير المالية الإسلامية إلى تقديم الخدمات المالية وفقاً للشريعة الإسلامية. تحظر الشريعة الإسلامية الربا، والمنتجات ذات الغرر الفاحش، والميسر، والبيع على المكشوف، وكذلك تمويل الأنشطة المحظورة التي تلحق ضرر بالمجتمع. علاوة على ذلك، تفرض المالية الإسلامية على الأطراف احترام مبادئ المعاملة العادلة وحرمة العقود مع دعم المعاملات بأنشطة اقتصادية حقيقية مع وجود تشارك في تحمل المخاطر في المعاملات الاقتصادية. (Kammer, et al., 2015, p. 9)

تعزز المالية الإسلامية تقاسم المخاطر والمكافأة بين الأطراف المتعاقدة، وتختلف درجة المشاركة حسب العقد. ومن الأمثلة على التمويل الذي ينطوي على درجة عالية نسبياً من تشارك المخاطرة والمكافأة هو رأس المال الاستثماري؛ ومن العقود التي تنطوي على درجة منخفضة نسبياً من تشارك المخاطرة والمكافأة هو بيع أصل بالدين المقسط. ويفترض الممول إما المخاطرة بنتائج الأعمال التجارية أو المخاطرة بملكية الأصل قبل بيعه. ولا يتم افتراض أي من المخاطرتين في الإقراض النقدي، حيث تكون المخاطرة الرئيسية التي يتحملها الممول هي المخاطرة الانتمانية – أي المخاطرة بأن يفتقر الشخص الذي يتم تمويله إلى القدرة أو الاستعداد لدفع الأموال المستحقة. (Shanmugam & Zahari, 2009, p. 1)

تتمثل الوظيفة الأساسية للمالية الإسلامية في نشر وتوزيع المخاطر بين المتعاملين في السوق بدلاً من السماح لها بالتركز بين طبقة المقترضين باستخدام الأدوات والقواعد التالية: (Iqbal & Mirakhor, 2013, pp. 31-32)

- أدوات تقاسم المخاطر في معاملات القطاع المالي.
- أدوات تقاسم المخاطر التوزيعية التي يتم من خلالها تقاسم المخاطر التي تواجه الأفراد الأقل قدرة من قبل الأفراد الأكثر قدرة اقتصادياً في المجتمع.
- قواعد الميراث المحددة في القرآن الكريم، والتي يتم من خلالها توزيع ثروة الشخص وقت وفاته على الأجيال الحالية والمستقبلية من الورثة.

بصفة عامة، يركز مفهوم المالية الإسلامية على ابتكار وتقديم منتجات وخدمات تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي تقوم المعاملات العادلة وتشارك المخاطر والأرباح فيها مع دعمها

بأنشطة حقيقية. وبذلك تسعى المالية الإسلامية إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع بهدف توفير الحياة الطيبة الكريمة للفرد وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

## 2-1-2 أهداف المالية الإسلامية:

تعزز المالية الإسلامية التوزيع العادل والمنصف للدخل والثروة. ولأنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد الحقيقي وتقوم على تقاسم المخاطر يمكن أن تساعد على تحسين استقرار القطاع المالي. كما يمكن أن تساعد المالية الإسلامية على دمج أولئك المستبعدين حالياً لأسباب ثقافية أو دينية في النظام المالي الرسمي. وعلى عكس المالية التقليدية، تعتمد المالية الإسلامية على تقاسم المخاطر والتمويل المدعوم بالأصول. ففي المالية الإسلامية، يحتفظ عملاء البنوك بأصول حقيقية مباشرة في المجال الحقيقي للاقتصاد، مما يقلل من نفورهم من المخاطرة. (Le groupe de la banque mondiale, 2017)

كما يكمن الهدف من المالية الإسلامية في تعبئة الموارد وتخصيصها لمشاريع استثمارية مختلفة، وهذا هو مبرر وجود النظام المالي التقليدي. ولكن في حين أن الأهداف هي نفسها، فإن المبادئ التي تحكم نظام التشغيل مختلفة. يتم تنظيم المالية الإسلامية حول الآليات والمؤسسات والمنتجات التي يجب أن تحترم جميع المبادئ الأساسية التي وضعتها الشريعة الإسلامية. (Zahiri, 2013, p. 89)

لذلك، تسعى المالية الإسلامية إلى تحقيق النقاط التالية: (بوهراوة، 2010، صفحة 4)

- تلبية رغبة الشريحة العريضة من المجتمعات الإسلامية في الابتعاد عن الربا في معاملاتها الإسلامية.
- نقل الرصيد النظري لأسس المعاملات الإسلامية إلى مجال التطبيق العملي.
- تقديم بدائل شرعية للوساطة المالية تلتزم الشريعة الإسلامية وتقوم على أساس العدالة الشاملة.
- السعي نحو تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة للدول الإسلامية.
- يبين الجدول أفضل الدول المطبقة لمبادئ المالية الإسلامية وفقاً لمؤشري تطوير التمويل الإسلامي ومتوسط الدرجة العالمية في سنة 2024:

الجدول رقم (01): أفضل الدول في مؤشر تطوير التمويل الإسلامي (IFDI) ومتوسط الدرجة العالمية لعام 2025.

| الرتبة | البلد                    | IFDI Score | الأداء المالي | الحكومة | الاستدامة | المعرفة | الوعي |
|--------|--------------------------|------------|---------------|---------|-----------|---------|-------|
| 1      | ماليزيا                  | 135        | 144           | 98      | 155       | 101     | 200   |
| 2      | السعودية                 | 114        | 136           | 73      | 111       | 48      | 200   |
| 3      | الإمارات العربية المتحدة | 92         | 88            | 85      | 56        | 50      | 200   |
| 4      | إندونيسيا                | 75         | 59            | 76      | 32        | 200     | 49    |
| 5      | باكستان                  | 72         | 40            | 78      | 24        | 88      | 200   |
| 6      | الكويت                   | 67         | 47            | 79      | 29        | 17      | 195   |
| 7      | البحرين                  | 66         | 47            | 84      | 30        | 22      | 173   |

Source: Islamic Cooperation for the development of the private sector, ICD – LSEG Islamic Finance Development Report 2025, 2025, <https://www.lseg.com/content/>, p.15.

## 2-2 أدوات المالية الإسلامية:

طورت صناعة المالية الإسلامية مجموعة واسعة من المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. ولضمان استيفائها لهذه المواصفات، فإنها تستفيد من العقود المقبولة بموجب الشريعة الإسلامية، وكذلك تكييف العقود المالية التقليدية لتتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

### 2-2-1 عقود المشاركة في الربح والخسارة:

تعتبر عقود المشاركة في الربح والخسارة أقرب إلى ما تمليه الشريعة الإسلامية كونها قائمة على المشاركة في المخاطر، فهي ليست فقط حلالاً (متوافقة مع الشريعة الإسلامية)، ولكنها أيضاً مفضلة على الأنواع الأخرى من العقود. والعقود الأكثر استخداماً هي تلك التي تعود إلى القرون الوسطى، وهي عقود المضاربة والمشاركة. وقد استخدم عقد المشاركة في العصور الوسطى لتسهيل الملكية المشتركة للممتلكات (شركة المضاربة) أو المشروع التجاري (شركة العقد). وهو عقد يتفق فيه الطرفان على حصص رأس المال التي يمنحها كلاهما لمشروع ما. ويشترك الطرفان في

تنفيذ المشروع وإدارته، ويتم تقسيم الأرباح وفقاً للشروط المتفق عليها في العقد. وفي الوقت نفسه، يتم تخصيص الخسائر بما يتناسب مع رأس المال المساهم به.

بموجب عقد المضاربة، يقوم صاحب رأس المال (رب المال؛ البنك أو العميل) بإعطاء المال إلى المضارب (المضارب؛ صاحب المشروع أو البنك في حالة التمويل غير المباشر)، الذي يلتزم بإدارة المبلغ المعطى بهدف تحقيق الربح. بدوره، يتم تقسيمه بين الطرفين على أساس النسبة المئوية كما هو محدد في العقد: وهو عبارة عن حصة من إجمالي الدخل، وبالتالي لا يوجد مبلغ محدد. ويمكن أيضاً استخدام نفس العملية في التمويل غير المباشر. ففي هذا الأخير، يمكن للوكيل الذي حصل على رأس المال إبرام عقد مضاربة مع طرف ثالث والذي سيستثمره بعد ذلك في أنشطة إنتاجية (مضاربة مزدوجة). كما تُستخدم عقود المضاربة بشكل شائع في إدارة الصناديق المشتركة وهيكل الصكوك. (Di Mauro, et al., 2013, p. 16)

## 2-2-2 المشاركة غير المباشرة (أو عقود المشاركة غير التشاركية):

هناك أيضاً أشكال من التمويل غير التشاركي وهي الأكثر استخداماً في الممارسة العملية لاسيما في مجال الانتماء الاستهلاكي والتمويل قصير ومتوسط الأجل على غرار عقود المربحة (البيع لأجل) والإجارة (الإجارة). تستلزم عقود هذا النوع رسم أو هامش ربح على سعر السلع التي يتم شراؤها بالأموال الموردة. في هذه الحالة، لا يشير المقابل إلى البعد الزمني، وبالتالي فهو يعتبر تعويضاً عن خدمة تجارية (في حالة عقد المربحة) أو عن استخدام سلعة (في حالة عقد الإجارة). ومع ذلك، تميل المداخل النقدية الناتجة عن العقد إلى محاكاة تلك التي تعتبر نموذجية للقرض المصرفي التقليدي. (Di Mauro, et al., 2013, p. 16)

## 2-2-3 الصكوك:

الصكوك هي أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق الأوراق المالية الرئيسية في العالم وتتم تسوية المعاملات فيها من خلال أكبر أنظمة مقاصة الأوراق المالية في العالم. بعبارة أخرى، الصكوك هي أدوات سوق مالية مثلها مثل الأسهم والسندات. في حين أن الصكوك مهيكلت لتتوافق مع بعض المبادئ الإسلامية، فإن حقيقة أنها مصممة للاستخدام من قبل المستثمرين الإسلاميين لا يغير من طبيعتها الأساسية. (Bennett, 2023) وفقاً للهيئة الدولية لمعايير المراجعة والمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، فإن الصكوك هي وثائق مالية متساوية القيمة تمثل ملكية أصول ملموسة أو حقوق منافع وخدمات، أو ملكية لأصول مشروع معين أو نشاط استثماري محدد. (Bouayad Amine, Rougani, & Aqrab, 2021, p. 9)

### 3-2 مؤسسات المالية الإسلامية:

عرفت ممارسة المالية الإسلامية نموا ملحوظا في السنوات الأخيرة من قبل المؤسسات المالية الإسلامية. تشمل هذه الأخيرة على وجه الخصوص البنوك الإسلامية، شركات التأمين (التكافل)، صناديق الاستثمار الإسلامية وجهات إصدار الصكوك:

#### 2-3-1 البنوك الإسلامية:

من حيث المبدأ في أي نظام اقتصادي، يكون البنك مسؤولاً عن جمع الموارد بهدف استثمارها وإدارتها لصالح أصحابها، وتتعدد مجالات وأشكال استثمار الأموال المتاحة في البنوك وكذلك أنواع الودائع والأموال التي تتلقاها. يعتبر البنك في الاقتصاد الإسلامي بنك استثماري وليس مؤسسة ائتمانية. كما يقتصر دور البنك على دور الوسيط التجاري ولا يمكنه ممارسة أنشطة ذات طبيعة مضاربة. فالبنك الإسلامي، هو مؤسسة نشاطها الرئيسي الوساطة المالية بالمعنى المتقدم سابقا، والتي تتلقى الودائع وتقوم بجميع الأنشطة المصرفية باستثناء عملية الإقراض والاقتراض بفائدة امتثالاً للشريعة مع الاعتراف بالنتائج غير المؤكدة للعمليات الممولة. (Fawzi and Zoheir, 2018, p. 622)

#### 2-3-2 مؤسسات التأمين (التكافل):

ظهرت مؤسسات التأمين التكافلي في سبعينيات القرن العشرين بالتزامن مع نشأة البنوك الإسلامية في تلك الفترة. وقد أخذ بنك فيصل الإسلامي السوداني زمام المبادرة بتأسيس أول مؤسسة تأمين تكافلي في عام 1979، بهدف توفير تغطية تأمينية للبضائع المنقولة بحراً. فيما بعد، تأسست الشركة العربية الإسلامية (إياك) لتواصل هذه التجربة التي سرعان ما انتشرت إلى باقي الدول العربية والإسلامية. يمكن تعريف التأمين التكافلي على أنه نظام يقوم بإدارة المخاطر واستثمار الأموال لصالح صندوق المشتركين، ويتم ذلك تحت إشراف هيئة شرعية إسلامية لضمان الالتزام بالمبادئ الشرعية، وذلك مقابل أجر محدد أو من خلال تقاسم الأرباح المحققة. (المسعود، 2010، الصفحات 150-151)

يمكن التأمين الأسر والمؤسسات من العيش والعمل في بيئة مستقرة، فهو يسهل المعاملات الاقتصادية من خلال توفير نقل المخاطر والتعويض عنها وتعزيز الاستقرار المالي، كما أنه يمكن من إدارة المخاطر بشكل أكثر كفاءة ويعزز كفاءة تخصيص رأس المال. وتُعد صناعة التأمين الإسلامي (التكافلي) جزءاً مهماً من النظام المالي الإسلامي، فهو يكمل القطاعات الأخرى ويعمل كقناة لتقاسم المخاطر للمساعدة في تحمل الصدمات المالية. تساعد صناعة التأمين الإسلامي

القوية على الاستفادة من المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية الدولية، وتخلق التآزر في السوق وتساهم في تسريع نمو الصناعة المالية الإسلامية. (Di Mauro, et al., 2013, p. 23)

### 2-3-3 صناديق الاستثمار الإسلامية:

تُمثل صناديق الاستثمار الإسلامية إحدى الأدوات المالية المبتكرة التي تجمع أموال المستثمرين في شكل وحدات أو صكوك تمويلية تُدار من قبل جهة مختصة ذات خبرة، بهدف استثمارها وفقاً لصيغ الاستثمار المعتمدة في الشريعة الإسلامية. يتم توزيع العائد الصافي الناتج عن الاستثمار بين المشاركين بناءً على الاتفاق المبرم. تلتزم هذه الصناديق بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، إلى جانب القوانين والأنظمة الحكومية واللوائح الداخلية التي تنظم عملها. (سعيد و قويدر، 2019، الصفحات 106-107) تتميز صناديق الاستثمار الإسلامية بكونها سهلة الإنشاء ويتحمل فيها أرباب الأموال المخاطرة بشكل مباشر. كما أنها تتيح الاستثمار وفق مبادئ الشريعة الإسلامية (دون ربا) مع منع الخلط فيما بين أموال البنك وأموال الصندوق. وفي الأخير، تساهم صناديق الاستثمار الإسلامية في تحقيق التكافل الاقتصادي بين المسلمين. (سعيد و قويدر، 2019، صفحة 111)

### 2-3-4 سوق الصكوك الإسلامية:

الصكوك هي أدوات مالية مُصممة لتتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتُعد شبيهة بالسندات التقليدية من حيث الغرض والهيكلية إلى حد كبير. في عام 2024، وصل إجمالي إصدارات الصكوك إلى نحو 180 مليار دولار، مع استمرار السوق في تحقيق نمو مطرد يهدف للوصول بإجمالي الإصدارات إلى تريليون دولار خلال السنوات القليلة المقبلة. وقد شهد العام ذاته عدداً من المعاملات الدولية اللافتة، من بينها إصدار إندونيسيا لصكوك خضراء امتد لـ 30 عاماً، وإصدار المملكة العربية السعودية صكوكاً بقيمة 5 مليارات دولار، بالإضافة إلى إصدار البنك الإسلامي للتنمية صكوك استدامة بقيمة 2.5 مليار دولار. تسلط هذه المعاملات الضوء على الرسوخ والتوسع المتزايد لهذا القطاع. كانت ماليزيا والمملكة العربية السعودية وإندونيسيا من أبرز الدول المُصدرة للصكوك خلال العام المذكور، مما يعكس ريادتها في هذا المجال. (بيني و كويل، 2025)

### 2-3-5 مؤسسة الزكاة:

تعرف الزكاة بأنها واجب على أصناف محددة من الأصول أو الممتلكات، بنسب مئوية محددة مع مراعاة مرور عام واحد واستيفاء شرط النصاب حيث النصاب هو الحد الأدنى من الأصول التي تجب عليها الزكاة. تعتبر الزكاة حجر الزاوية في الهيكل المالي للاقتصاد الإسلامي، فهي تعني

المساهمة بجزء من الثروة لاستخدامها في مساعدة الفقراء والمحتاجين. لذلك، في المصطلحات الحديثة، الزكاة هي اقتطاع يجمع من المسلمين الأغنياء نسبياً ويوزع (بشكل رئيسي) على المسلمين الأكثر فقراً. (Oukili Asraoui, Hamich, & Lahiala, 2021, p. 76)

من جانب آخر، تُعد مؤسسة الزكاة منظمة خيرية تسعى إلى إحياء فريضة الزكاة وتثبيتها في وعي المسلمين وفي تعاملاتهم اليومية، بهدف تعزيز قيم التكافل والتماسك داخل المجتمع.. تتجلى الحاجة إلى إنشاء مؤسسة الزكاة في دواعي عدة منها ضمان القيام بالمهام الاقتصادية بطريقة إسلامية وتوزيع الزكاة على مستحقها من الفقراء وغيرهم، وذلك لأن مصارف الزكاة عديدة لا يمكن تنزيلها في واقعها إلا بمؤسسات منظمة ذات قدرة عالية من الكفاءة والتنظيم، وذات وسائل علمية من الإحصاء والتدقيق وتوفير المعلومات. (دمان ذبيح، 2015، الصفحات 82-83)

### 2-3-6 المؤسسات الوقفية:

تعرف المؤسسات الوقفية بأنها تحويل لجزء من الدخول إلى موارد تكافلية دائمة تخصص منافعها من سلع وخدمات وعوائد لتلبية احتياجات الجهات والفئات المستفيدة (صالح و بن عمارة، 2013). تعتبر المؤسسات الوقفية في مضمونها الاجتماعي عملية جوهرية تهدف إلى إعادة التوازن بين أفراد المجتمع وشرائحه وقطاعاته المختلفة. تؤدي المؤسسات الوقفية كذلك إلى جانب أدوات أخرى مساعدة أخرى كالزكاة، الوصايا، الصدقات وغيرها نشاطات التكافل الاجتماعي. تعتبر المؤسسات الوقفية أحد العناصر الأساسية في التكوين الاجتماعي للمجتمع. فهي تركز على عمليات البناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع حاجات الأفراد وتقديم الخدمات المناسبة لهم في جوانب التعليم، والصحة، والإسكان والتدريب المهني، وتنمية المجتمعات المحلية (وراد، 2018، صفحة 197).

### 3- أبعاد الاقتصاد التضامني والمالية الإسلامية:

يعتبر كل من الاقتصاد التضامني والمالية الإسلامية مجالين حديثين، وازداد الاهتمام بهما بعد الأزمة المالية العالمية وعجز النظام الرأسمالي التقليدي عن تحقيق التوازنات الاقتصادية سواء على الصعيد المحلي أو العالمي. ويعود سبب ذلك إلى ارتكاز جميع معاملاته المالية على معدل الفائدة وتنامي المضاربة والغرر على حساب معاملات الاقتصاد الحقيقي.

#### 3-1 منطلق الاقتصاد التضامني والمالية الإسلامية في الفكر الإسلامي:

يرتكز الاقتصاد التضامني على أسس مستمدة من الفكر الإسلامي، وفقاً لما أشار إليه ابن خلدون في كتاباته، حيث ربط الاقتصاد في الإسلام بالدورة السياسية وجعله جزءاً لا يتجزأ من الظواهر الاجتماعية. يعود هذا الربط إلى حقيقة أن تحقيق النجاح أو الفشل الاقتصادي

يرتبط بشكل كبير بالمرحلة التي تمر بها الدولة (ابن خلدون، 1981، الصفحات 219-220). فعندما تكون الدولة قوية، تصبح أسباب المجاعة والفقر وانتشار الأمراض والأوبئة أقل ارتباطاً بالكوارث الطبيعية مثل الأمطار أو الفيضانات أو الأعاصير والبراكين، وتكون نابعة في الغالب من الأزمات السياسية والاقتصادية المتدهورة التي تعاني منها الدولة. يتجلى هذا الأمر بوضوح من خلال ارتفاع النفقات وزيادة الضرائب وضعف الإدارة وفسادها، إضافة إلى انتشار مظاهر الظلم. هذه العوامل تؤدي إلى تدمير مقومات الإنتاج؛ فاستبعاد الأفراد ومصادرة ممتلكاتهم ينتج عنه تقلص الحماس والإبداع في العمل الاقتصادي. إذا أدركنا أن العمل البشري هو المصدر الأساسي للثروات، بينما تُعتبر الموارد الطبيعية ثروات ثانوية، يصبح واضحاً أن الإنسان قادر على تلبية احتياجاته إما من خلال العمل، أو عبر أنشطة مثل الاستيلاء والصيد وتربية الحيوانات. ومن خلال تنظيم العمل وتوزيعه بشكل فعال، يمكن تعزيز الإنتاجية بشكل ملحوظ.. (الدخيل، 2018، صفحة 72)

ولزيادة الإنتاج ينبغي توفر مالية إسلامية تركز فيها جميع مصادر الأموال والاستخدامات إلى قواعد المشاركة والمضاربة ومقابلة النفقات بالإيرادات بدلاً من آلية سعر الفائدة والمديونية، واعتاضت البنوك الإسلامية عن الفائدة بالربح بوصفه معياراً يستخدم على أسس منطقية فكرياً وأكثر عدالة وفعالية اقتصادية. ومن بدائل المالية الإسلامية هي عقود المشاركات والمضاربات والبيع والمراصة والسلم والصكوك والإجارة، وتحريم الفائدة لا يعني أن المال ليس له عائداً حيث يرى الفكر الإسلامي أن لرأس المال عائداً نظير اشتراكه الفعلي في عملية الإنتاج شرط حله وأهم القواعد والمعايير شرعية المعاملات ومقياس الأعمال شرعيتها ليس منفعتها. (عبد الرحمن، 2019، صفحة 124)

### 2-3 التنمية المستدامة:

تتميز أدوات التمويل الإسلامي بمبادئ تأخذ في الاعتبار مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتحقيق التنمية المستدامة. فهي تسهم بفعالية في تعبئة الموارد المالية الضرورية وتوفير المعدات والتقنيات المطلوبة لدعم المشروعات التنموية، مثل مشاريع البنية التحتية التي تشمل النقل والهيكل الأساسية اللازمة لتعزيز قاعدة صناعية قوية. كما تؤدي هذه الأدوات، مثل المزارعة والمساقاة والمغارسة، دوراً في تعزيز الأمن الغذائي المستدام من خلال تشجيع الزراعة العضوية التي تتيح توفير غذاء صحي وآمن لجميع أفراد المجتمع. ويتم ذلك عبر تأمين بذور وشتلات غير معالجة كيميائياً، والعناية بتخصيب الأرض باستخدام الأسمدة العضوية ومخلفات الحيوانات والنباتات. ومن الجدير بالذكر أنه يمكن تعزيز هذا النوع من الاستثمار من خلال

اعتماد صيغ تمويل مبتكرة مثل الإجارة، سواء لتوفير المعدات الضرورية أو للاستعانة بخبراء متخصصين في مجال الزراعة العضوية، بهدف تحسين الإنتاجية وزيادة جودتها. (عرقوب و كورتل، 2015، الصفحات 258-259)

في هذا السياق، تسهم مؤسسات التأمين التكافلي في دعم التنمية الزراعية والحيوانية من خلال توفير الحماية للمعدات والأجهزة وجميع أدوات الإنتاج. بالإضافة إلى ذلك، تلتزم هذه المؤسسات بتأمين الاستثمارات الزراعية ضد المخاطر المحتملة، مما يتيح لها تعويض المستثمرين أو المزارعين عن القيمة المستثمرة في الزراعة في حال تعرض المحاصيل للتلف. وبالإضافة إلى ذلك، تؤثر مؤسسات التأمين التكافلي على التنمية الصناعية من خلال توفير تغطيات الحريق والسرقة والتلف بسبب الفيضانات والزلازل والبراكين إلى جانب التعويض عن قيمة الأضرار الحاصلة بالمصنع، ويظهر هذا الأثر كذلك في تغطيات تأمين الصادرات وتغطيات العاملين في حقل التنمية الصناعية. (حاج علي، 2025، صفحة 117)

في السنوات الأخيرة، وبما يتماشى مع مبادئ التنمية المستدامة ورغبة في تحويل أنماط الإنتاج والاستهلاك نحو مزيد من الاستدامة، برز مفهوم المقاولاتية الخضراء. يتمثل هذا المفهوم في إنشاء مشاريع وشركات جديدة تقوم بأنشطة مستدامة وصديقة للبيئة، تكون أقل تلويثاً وأدنى استهلاكاً للموارد. تبرز الأدوات المالية الإسلامية كخيار مثالي لدعم وتمويل مثل هذه المبادرات، حيث يعتمد اختيار الأداة المناسبة على طبيعة النشاط ونوع المؤسسة التي يتم تأسيسها، سواء أكانت صناعية أو زراعية أو خدمات. فعلى سبيل المثال، يمكن الاستعانة بصيغ المشاركة والمضاربة لتأمين رأس المال الأولي للمشروع، بينما تُستخدم أدوات كالمربحة والسلم والاستصناع لدعم رأس المال العامل. كما تتيح مؤسسات الزكاة والأوقاف تقديم قروض حسنة أو توفير المعدات والتجهيزات اللازمة بصيغة وقفية لدعم هذه المشاريع الخضراء. (عرقوب، 2017، صفحة 160)

### 3-3 ابتكار أدوات تمويل جديدة:

تركز تطبيقات الاقتصاد التضامني على تطوير وسائل تمويل مبتكرة للتغلب على التحديات المرتبطة بالحصول على مصادر التمويل التقليدية. وفي هذا الإطار، ظهرت ممارسات المصارف المجتمعية وجمعيات الادخار والمسؤولية المجتمعية كبدايات فعالة تتوافق مع احتياجات المشاريع متناهية الصغر، دون أن تثقل كاهلها بتكاليف إضافية أو فوائد مرتفعة قد تعيق تطورها، كما هو الحال عند الاعتماد على القروض من المصارف التقليدية (الدخيل، 2018، صفحة 84). في ظل أهمية المشاريع الصغيرة في تنمية اقتصاد البلد، تأتي المالية الإسلامية كبديل مناسب لتتيج

ابتكاراتها خيارات تمويلية متنوعة أهمها المربحة التي يقوم فيها المصرف الإسلامي بشراء البضاعة أو تجهيزات للعميل بطلب منه، ثم يعيد بيعها له مع هامش ربح معين ومتفق عليه. (بعزيز و مخلوفي، 2019، صفحة 128)

وبناء على ذلك، من أهم الأنشطة التضامنية التي تتيحها المالية الإسلامية للمؤسسات إنجاز هياكل لفئات خاصة، اقتناء سيارات إسعاف، اقتناء معدات عمل، إنشاء حضيرة معدات (شاحنات، جرارات....). يتم تمويل هذه الأنشطة عن طريق تعبئة الموارد الوقفية اللازمة لها بتصكيك رأس المال المشروع الوقفي. كما تندرج المشاريع المشتركة في إطار الأعمال التضامنية التي تهدف إلى القيام باستثمارات كبرى بالاشتراك مع جهات أخرى بهدف بناء مستشفيات في مناطق نائية أو تجهيزها. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لمؤسسات المالية الإسلامية تمويل مشاريع استثمارية ذات طابع اجتماعي أو اقتصادي عن طريق الهبات أو القرض الحسن (قرض بدون فائدة) أو تمويلًا بعائد وفق صيغ التمويل الإسلامي كالمضاربة والمشاركة والسلم وغيرها (رحيم، 2015، الصفحات 23-24)

#### 4-3 محاربة الفقر والحد من البطالة:

يمكن لأدوات المالية الإسلامية الأخرى أن تلعب دورًا مهمًا في الحد من مشكلة البطالة، حيث تُوفر القروض الحسنة من خلال صناديق الزكاة والوقف فرصة لدعم العاطلين عن العمل لبدء مشاريع صغيرة خاصة بهم وتشجيع روح المفاولة. كما يمكن تقديم منح مالية للعاطلين عن العمل من خلال إنشاء صندوق خاص لتأمين البطالة، خصوصًا للأفراد الذين فقدوا وظائفهم بشكل مفاجئ بسبب ظروف خارجة عن إرادتهم. وعلاوة على ذلك، تستطيع الدولة تعزيز الاستثمارات في مشاريع تنمية متنوعة بهدف خلق فرص عمل جديدة بالتعاون مع القطاع الخاص، وذلك عبر الاستفادة من عقود المشاركة والصكوك. ومن المُفضل أن تستهدف هذه الاستراتيجية المناطق التي تعاني من معدلات بطالة مرتفعة لتحقيق التوازن بين المناطق المختلفة والمساهمة في القضاء على البطالة الهيكلية. (عرقوب، 2017، صفحة 201)

تساهم الزكاة في رفع المحتاجين من الفقر إلى مستوى الكفاية عبر تقديم المعونات الدورية، بل تسهم أيضًا في تمكين القادرين منهم الذين أجبرتهم ظروف معينة على البطالة. فبإمكان عمل على تحويلهم من أفراد يعتمدون على الدعم إلى عناصر فاعلة، منتجة ونشطة في المجتمع. (زردومي، 2018). وقد أكد الفقهاء على هذا البعد التنموي للزكاة، حيث جاء في كتاب "المجموع للإمام النووي: "يجب صرف جميع الصدقات إلى ثمانية أصناف، وهم الفقراء والمساكين والعاملون عليها، والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمون، وفي سبيل الله، وابن السبيل". (النووي، بلا تاريخ)

تؤدي المؤسسات المالية الإسلامية مثل مؤسسات الاقتصاد التضامني دوراً كبيراً في تعزيز عملية إعادة توزيع الثروات والدخول بين مختلف الطبقات الاجتماعية، مما يساهم في تقليل معدلات الفقر والحد من تدهور الظروف المعيشية لشرائح واسعة من المجتمع. كما تساهم في الحد من التفاوت الطبقي، وتوفر من خلال تنظييماتها فرص تشغيل متعددة، سواء داخل هيكلها المؤسسي أو عبر المشروعات الاقتصادية التي تدعمها. هذا يساهم في تقليص معدلات البطالة بين الفئات الأكثر هشاشة، وخاصة الشباب، بما يساهم في تحسين مستوى الدخل وضمان استمراريته. ومع هذه التحسينات، تتحقق آثار إيجابية تشمل زيادة الطلب الفعال، تحفيز النمو الاقتصادي المحلي، ورفع مستويات الدخل بشكل عام. (الشرقاوي، 2020، صفحة 720)

**خلاصة:**

يهدف الاقتصاد التضامني إلى معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية كالفقر وقلة فرص العمل، ويتم ذلك من خلال تفعيل دور الجمعيات والتعاضديات في المشاركة في الأنشطة التجارية والاجتماعية المستدامة، وبالتالي تكوين دعامة ثالثة إلى جانب كل من القطاع العام والخاص لضمان التوزيع العادل للموارد والسلع والخدمات. ومن جهة أخرى، تعزز المالية الإسلامية التوزيع العادل والمنصف للدخل والثروة لأنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد الحقيقي وتقوم على تقاسم المخاطر. وعلاوة على ذلك، تحيي مؤسسات الزكاة فريضة الزكاة التي تساهم بجزء من ثروة الأغنياء لاستخدامها في مساعدة الفقراء والمعوزين، وهذا ما يجسد بدوره التكافل والتضامن في المجتمع.

#### النتائج المتوصل إليها:

وفي ضوء ما سبق، توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج نذكر أهمها:

- يعتبر الاقتصاد التضامني اقتصاداً وضعياً وأقر الإسلام تطبيقاته حيث يقوم الاقتصاد التضامني وفقاً للفكر الإسلامي على تحقيق النفع العام ويشترط كفاءة الإدارة وضبط الإنفاق ونزاهة النظام السياسي لتحفيز الأفراد على زيادة الإنتاج وبالتالي تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما يشير على عدم صحة الفرضية الأولى.
- تساهم أدوات المالية الإسلامية في تدعيم تطبيقات الاقتصاد التضامني لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تعبئة الأموال اللازمة لتمويل مشاريع البنية التحتية بعقود المشاركة وتعزيز التنمية الزراعية والحيوانية عن طريق عقود المزارعة والمساقاة والمغارسة، وهو ما يؤكد عدم صحة الفرضية الثالثة.

- تختلف تطبيقات الاقتصاد التضامني عن تطبيقات المالية الإسلامية في تمويل مشاريع التنمية المستدامة فالأول يعتمد على الجمعيات والتعاضديات والمقاولات الاجتماعية القائمة أساساً على التضامن بينما الثانية تقوم على البنوك الإسلامية ومؤسسات الزكاة ومؤسسات التأمين التكافلي، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

#### التوصيات:

ومن خلال هذه النتائج، توصي الدراسة باتخاذ الإجراءات التالية:

- ابتكار منتجات مالية إسلامية جديدة موجهة خصيصاً لتمويل نشاطات الاقتصاد التضامني ومؤسساته.

- تفعيل دور الجمعيات والمقاولات والتعاضديات في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلد حيث لنجاح الاقتصاد التضامني ينبغي رفع نسبة مساهمة هذه الأخيرة في تمويل الأنشطة الاقتصادية والثقافية وحتى المشاريع التي لديها أبعاداً تنموية مستدامة.

- تحفيز المؤسسات المالية الإسلامية في الاستثمار في مجالات الاقتصاد التضامني فمبادئه تتوافق ضمناً مع أسس الشريعة الإسلامية.

#### المراجع:

1- ابن خلدون، عبد الرحمن، 1981، مقدمة ابن خلدون، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

2- بعزيز، سعيد ؛ مخلوفي، طارق، 2019، دور المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع المصغرة في الجزائر: دراسة حالة بنك البركة الجزائري. مجلة دفاتر اقتصادية، 10 (01)، 112-138، الجزائر.

3- بن حركو، غنية ؛ مسعى، عبد الحليم ، 2022، الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجزائر (دراسة حالة البرنامج الاقتصادي الاجتماعي التضامني PAJE) ، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، 06 (01)، 338-358، الجزائر.

4- بن خدير، نبيل؛ مجال، حجية ، 2023، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ودوره في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة روافد للبحوث والدراسات، 08 (01)، 144-167، الجزائر.

5-- بوهراوة، سعيد ، 2010، المالية الإسلامية -التطورات والخيارات-، ورقة مقدمة لفعاليات اليوم الدراسي حول التمويل الإسلامي ، جامعة عمار ثليجي. الأغواط، الجزائر، تم الاسترداد من <https://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads>.

- 6- بينيت، مايكل؛ كويل، هنري ، 2025 ، *حالة سوق الصكوك وأفاق النمو*. مدونات البنك الدولي، <https://blogs.worldbank.org/ar/voices>
- 7- جديدي، روضة ؛ بنين، وفاء، 2022، المسؤولية الاجتماعية للشركات كألية لدعم الاقتصاد التضامني وتحقيق التنمية المستدامة (دراسة تحليلية للتجربة الأمريكية). *مجلة الشامل للعلوم التربوية والاجتماعية*، 05(01)، 163-151.
- 8- حاج علي، أمينة، 2025 ، *أثر تطبيقات المالية الإسلامية على التنمية الاقتصادية*، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة، الجزائر، جامعة معسكر، الجزائر.
- 9- خزار، راضية أسهمان ؛ رحمان، منير ، 2022 ، *أليات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كمدخل للتنمية الاجتماعية*، *مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة*، 07(01)، 795-777، الجزائر.
- 10- الدخيل، أحمد خلف حسين ، 2018 ، *الاقتصاد الاجتماعي التضامني (إطار مفاهيمي ودعوة للاعتماد)*، *مجلة العلوم القانونية*، 33(5)، 96-56، الجزائر.
- 11- دمان ذبيح، محمد، 2015 ، *مؤسسة الزكاة ودورها الاقتصادي*، أطروحة دكتوراه علوم في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الحاج الخضر، باتنة، الجزائر.
- 12- رحيم، حسن، 2015 ، *تطوير أليات المالية الإسلامية الداعمة للاستثمار (نموذج صناديق الوقف للمشروعات الصغرى)*، *مجلة الشريعة والاقتصاد*، 04(08)، 52-15، الجزائر.
- 13- زردومي، فلة، 2018 ، *معالم الاقتصاد التضامني من منظور إسلامي (الزكاة أنموذجا)*، *مجلة الشهاب*، 04(02)، 182-159، الجزائر.
- 14- سعدي، فاطمة الزهراء؛ قويدر، الويزة قويدر، 2019 ، *صناديق الاستثمار الإسلامية (دراسة حالة صندوق الراجحي للأسهم السعودية)*، *المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية*، 06(02)، 104-121، الجزائر.
- 15- سيدهم، ليلى ، 2023 ، *الاقتصاد التضامني كألية لدعم التنمية المحلية دراسة للوضع في الجزائر*، *مجلة السياسة العالمية*، 07(02)، 719-702، الجزائر.
- 16- الشرقاوي، ماجد أبو النجا ، 2020 ، *الاقتصاد التضامني ودوره في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة الاقتصاد المصري)*، *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*، 10(74)، 803-701، الجزائر.

- 17- صالحي، صالح؛ بن عمارة، نوال، 2013، الحوكمة ودورها في تفعيل مؤسسات الأوقاف الجزائرية لتحقيق التنمية المستدامة، <https://www.researchgate.net/publication/>.
- 18- عبد الرحمن، ربيع محمد محمد، 2019، مصادر المالية الإسلامية دراسة فقهية. مجلة أسبوط لبحوث الدراسات الإسلامية، 01(01)، 103-154، مصر.
- 19- عرقوب، خديجة، 2017، دور أدوات المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة (التجربة الماليزية نموذجا في الفترة 2000-2015)، أطروحة دكتوراه ل م د في إدارة المؤسسات، جامعة سكيكدة، الجزائر.
- 20- عرقوب، خديجة؛ كورتل، فريد، 2015، دور أدوات المالية الإسلامية في تحقيق البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 6(1)، 247-260، الجزائر.
- 21- المسعود، ربيع، 2010، شركات التأمين التكافلي، دراسات اقتصادية، 04(01)، 149-171، الجزائر.
- 22- النووي، أبو زكريا محي الدين يحيى بن شرف، بدون تاريخ، المجموع شرح المذهب-كتاب الزكاة، إسلام ويب، <https://www.islamweb.org/ar/library/content/14>.
- 23- هاني، منال؛ محجوب، عزيز؛ بركان، أسماء، 2021، تفعيل دور المقاولات الاجتماعية في ظل الاقتصاد التضامني والاجتماعي (دراسة التجربة المغربية). مجلة الإبداع، 11(01)، 549-565، الجزائر.
- 24- وراد، رفيقة، 2018، دور المؤسسة الوقفية في تحسين التنمية المحلية، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، 04(02)، 187-201، الجزائر.
- 25- Bennett, Michael, 2023, Le sukuk est un titre financier parmi d'autre (et c'est tant mieux), banque mondiale blogs, <https://blogs.worldbank.org/fr/>.
- 26- Bouayad Amine, Nabil., Rougani, Khalid., & Aqrab, Otman, 2021, Les sukuk islamique versus les obligations conventionnelles (une analyse comparative), **revue economie & Kapital**, n18, 151-165, Maroc.
- 27- Di Mauro, Filippo et al, 2013, Islamic finance in Europe, <https://www.ecb.europa.eu/pub/>.
- 28- Innal, Fawzi, & Adli, Zoheir, 2018, La finance islamique: une industrie naissante moderne ?, **revue recherches et études en sciences humaines**, 12(01), 613-638, Algérie.
- 29- Iqbal, Zamir., & Mirakhor, Abbas, 2013, Economic Development and Islamic Finance, <https://documents1.worldbank.org>.

- 30- Islamic Cooperation for the development of the private sector, 2025, ICD – LSEG Islamic Finance Development Report 2025, <https://www.lseg.com/content/>,
- 31- Kammer, Alfred., et al, 2015, Islamic Finance: Opportunities, challenges and policy option, <https://www.imf.org/external>
- 32- Le groupe de la banque mondiale, 2017, La finance islamique : un levier à exploiter pour le développement et la lutte contre les inégalités, <https://www.banquemonddiale.org/fr/news/feature>.
- 33 -Oukili Asraoui, Fadi., Hamich, Mhamed., & Lahiala, Abdelfattah,2021, La finance islamique (cadre conceptuel, principes et methodes), **europaean journal of economic and financial research**, 05(02), 65-81.
- 34- Shanmugam, Bala., et al, 2009, A Primer on Islamic Finance, <https://rpc.cfainstitute.org/>.
- 35- Zahiri, Yahia, 2013, Les defis de la finance islamique, **dossiers de recherches en économie et gestion**, 2(1), 87-106, Maroc.